البراغماتية(*) الأمريكية ، قراءة في خلفيات صدور قانون سلام السودان

م. د. ذاكر محيي الدين(**)

المشهد السياسي العالمي الحالي وبعد أحداث 11 أيلول 2001 ؛ يؤشر حدوث تبدل واضح في توجهات الإدارة الأمريكية تجاه القضايا الساخنة في العالم . غير أن المتتبع لطبيعة الستراتيجية الأمريكية ومشاريعها السياسية الدولية ، يجدها شديدة الصلة بالتطور التاريخي للنظرة الأمريكية لواقع الأحداث والأزمات في مختلف بقاع العالم ؛ ومنها السلام في جنوب السودان . كما ان هذه النظرة تأتي وفق تصورات وارادات براغماتية للإدارات الأمريكية المتعاقبة ، منذ النصف الثاني من القرن الماضي وحتى الآن.

وكما هو ملاحظ ، فان الرؤية الأمريكية تجاه الوطن العربي عموما والسودان خصوصـا ، مرت بمراحل تطور مختلفة تتصاعد وتيرتها من زمن الى آخر، مكملة بعضها بعضاً ، وذلك لقيام الفكر السياسي البراغماتي الأمريكي أساسا على إخضاع أية نظرة للأحداث العالمية للأهداف العملية البحتة للساسة الأمريكان،

(*) نعني بها المصلحية أو الذرائعية التي حكمت الرؤية الأمريكية السياسية تجاه تحقيق السلام في جنوب السودان .

(**) قسم التاريخ – كلية الآداب / جامعة الموصل.

وبما ترسخ لدى هذه الإدارة من قناعة تامة بان بروزها كقوى عظمى وحيدة في العالم يحتم عليها وضع ما يطلق عليــه بـ (استراتيجية شاملة عالمية)، مع تركيز الجهد الدقيق في اتجاه المنطقة المعروفة بقلب العالم القديم ، بعَّدها المنطقة الأكثر ديناميكية في العالم [(1)]. بل ذهب بعض المسؤولين الأمريكان الى ابعد من ذلك، حين أكد أحدهم بأن عالما من دون سيادة الولايــات المتحدة، " 000 سيكون عالما اكثر عنفا وفوضى واقل ديمقراطيـة وادنــى فــي التحـول الاقتصـــــادي 000"، حسب زعمه [(2)].

خلفيات الاهتمام الأمريكي

تأسيسا على ما سبق ، فان المتتبع لمواقف ورؤى الساسة الأمريكان تجاه السلام في جنوب السودان ، يجد تيارين متوازيين في الاتجاه الى حد ما نحو تحقيق تسوية نهائية لهذه

المشكلة. إلا انهما يتعارضان في رؤى ومواقف ووسائل تحقق ذلك. فتارة تبدو الإدارة الأمريكية وهي تساند قوى المعارضة والتمرد في محاولتها الإطاحة بحكومة الخرطـوم . وفي أحيان كثيرة تتواتر الأنباء عن وجود اتصالات وحوارات

---

(1) هناك دراسات عديدة حول هذا الموضوع ؛ منها ما كتبه رامزي كلارك (واخرون) ، الإمبراطورية الأمريكية (صفحات من الماضي والحاضر) ، مكتبة الشروق ، القاهرة _ 2001 ؛ نعوم تشومسكي الهيمنة أم البقاء ، ترجمة سامي الكعكي ، دار الكتاب العربي ، بيروت _ 2004 ؛ صفحات متعددة .

(2) زبغينيو بريجينسكي ، رقعة الشطرنج ، الأولية الأمريكية ومتطلباتها الجيوستراتيجية ، ترجمة أمل الشرقي ، الأهلية للنشر والتوزيع ، عمان ، 1999 ، ص 48 ؛ احمد ثابت وخليل العناني ، العرب والنزعة الإمبراطورية الأمريكية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 2005 ، صفحات متعددة .

تبدو إيجابية مع المسؤولين السودانيين ، الأمر الذي يعكس عدم وضوح الموقف الأمريكي من قضايا وازمـات ، بل وحتى مستقبل السودان[3].

تنامى الاهتمام الأمريكي بالسودان ، وباضطراد ملحوظ ، منذ حصوله على الاستقلال عام 1956 ، ويمكننا ملاحظة التذبذب في مواقف الإدارة الأمريكية من التمردات المسلحة فيـه ، وفي مقدمتها تمرد الجنوب [4]. ففي فترة تمتع السودان بالديمقراطية الأولى (الحكم المدني 1956-1958)[5] ، وكذلك السنوات الأولى للحكم العسكري الأول (فترة حكم الفريق إبراهيم عبود 1958 – 1964)[6]، نجد

---

(3) علي عقلة عرسان ، " السودان على عتبة السلام " ، جريدة يوم الأسبوع الأدبي ، دمشق ، 5 كانون الثاني 2005 .

(4) واجه السودان تمرداً مسلحاً في جنوبه ، قادته عناصر مختلفة ، بدأت المرحلة الأولى بتمرد الفرقة الجنوبية في الجيش السوداني عام 1995 وانتهت بتوقيع اتفاقية أديس أبابا عام 1972 بين الرئيس جعفر نميري وقوى التمرد ، والتي منحت بموجبه الحكم الذاتي للجنوبيين . وفي عام 1983 بدأت المرحلة الثانية من التمرد على اثر إعلان تطبيق قوانين الشريعة الإسلامية في أيلول 1983 واعادة تقسيم ولايات الجنوب ، اندلع على أثرها تمرد مسلح دام اكثر من عشرين عاماً أنهى بعقد اتفاق السلام في 9 كانون الثاني 2005 . بين الرئيس عمر حسن البشير والدكتور جون قرنق .

(5) نال السودان استقلاله في كانون الثاني 1956 ، وكان عبد الله خليل أول رئيس حكومة فيه واستمر الحكم المدني فيه الى قيام انقلاب الفريق إبراهيم عبود في 17 تشرين الثاني 1958 . للتفاصيل عن هذه الفقرة ينظر : إبراهيم محمد حاج موسى ، التجربة الديمقراطية وتطور نظم الحكم في السودان ، دار الجيل ، بيروت ، 1970 ، ص ص 69 – 182 .

(6) بدأ الحكم العسكري الأول في السودان اثر الانقلاب الذي قاده الفريق إبراهيم عبود واستمر الأمر كذلك حتى الثورة الشعبية (تشرين أول – أكتوبر 1964) ، محمد محمد احمد كرار ، الانقلابات العسكرية في السودان ، المطبعة العسكرية ، الخرطوم ، 1988 ، ص 34 وما بعدها .

تقارباً أمريكيا سودانيا ، ترجم عمليا في توقيع الحكومة السودانية في ايار 1958 على اتفاقية المعونة الأمريكية [7] .

إلا أن هذا التقارب ، اخذ بالتلاشي التدريجي في أواخر الحكم العسكري الأول وطيلة فترة ما يسمى بالديمقراطية الثانية (الحكم المدني الثاني 1964-1969)، اثر إقدام الفريق عبود على طرد الإرساليات التبشيرية، ومغادرة قسم كبير من هؤلاء الى الولايات المتحدة ودول الجوار، وسعيهم لتقديم الدعم المادي والمعنوي لتمرد الجنوب ، فضلاً عن الحملات الإعلامية المكثفة ضد أنظمة الحكم في السودان ؛ التي وجدت نفسها أمام مرحلة جديدة وخطيرة تمثلت بدخول مشكلة جنوب السودان مرحلة التدويل ، بسبب طبيعة الدعم الدولي والإعلامي الغربي المقدم من أخطاء الترجمة الولايات المتحدة وحلفائها [8]. ويعدّ اعتراف بعض المرتزقة الألمان والإنكليز والدور التخريبي المفضوح (لإسرائيل)، خير دليل على هذا الدعم المقدم لقوى التمرد واثر ذلك واضح على تقدمها ميدانيا في الجنوب[9].

---

(7) وصفت المساعدات الأمريكية على أنها عون إنساني من اجل تحقيق الرخاء لشعوب القارة الأفريقية وقد بلغت في عام 1969 اكثر من 421 مليون دولار ، للتفاصيل ينظر : جيلي عبد الرحمن ، المعونة الأمريكية تهدد استقلال السودان ، لام ، القاهرة ، 1958 ، ص ص71-76 .

(8) علية حسين الساعدي ، مشكلة جنوب السودان والاستراتيجيات الدولية فيها ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ؛ جامعة بغداد ، 1989 صفحات متعددة .

(9) للتفاصيل ينظر : عادل رضا ، الرهان الإسرائيلي على جنوب السودان ، لام ، القاهرة ، 1975 ، صفحات متعددة .

خلال نفوذ الحكم العسكري الثاني (عهد الرئيس جعفر نميري 1969-1985)[10] ، يمكن ملاحظة تناقضات عديدة ومتقاطعة - في مسار العلاقات السودانية الأمريكية – تركت آثارها الواضحة على استقرار أو عدم استقرار الأوضاع في الجنوب . تبرز هذه التناقضات من خلال سعي الولايات المتحدة للضغط على السودان عن طريق التدخل في شؤونه الداخلية بإسناد المتمردين الجنوبيين عام 1970. الأمر الذي دفع الحكومة السودانية الى استدعاء سفير الولايات المتحدة في الخرطوم ، وتوجيه الاتهام المباشر لحكومته بتقديم الدعم للمتمردين عن طريق دولتي أثيوبيا وأوغندا[11].

إلا أن هذا التأزم في العلاقات سرعان ما تلاشى وتحول الى تقارب كبير ومساعي واضحة للإدارة الأمريكية لإنهاء التمرد وبكل الوسائل المتاحة، فكان من ثمرات هذا التقارب الآنية المباشرة ، انهيال المعونات والمساعدات الأمريكية والغربية على السودان. كما توج أيضا بالدعم الأمريكي المباشر وغير المباشر لتوقيع اتفاقية اديس أبابا عام 1972 وإنهاء التمرد المستمر منذ عام 1960 في الجنوب[12].

---

(10) تعرف هذه الفترة في السودان بفترة ثورة مايو او حكم مايو ، نسبة للانقلاب العسكري الذي قاده جعفر نميري في آيار 1969 ، الذي أطاح بالحكم المدني الثاني واقام حكما عسكريا جديدا استمر حتى عام 1985 . للتفاصيل ينظر : زكي البحيري ، الحركة الديمقراطية في السودان ، لام ، القاهرة 1996 ، ص 280 وما بعدها .

(11) عبد اللطيف كريم الزبيدي ، مشكلة جنوب السودان ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد الدراسات القومية والاشتراكية ، الجامعة المستنصرية ، بغداد 1985 ، ص ص 107 وما بعدها .

(12) للتفاصيل عن هذه الاتفاقية ودور الولايات المتحدة ينظر : محمد عمر بشير ، مشكلة جنوب السودان ، ترجمة هنري رياض ، بيروت ، 1983 ، ص ص 150 وما بعدها ؛ الساعدي ، المصدر السابق . ص ص 96 وما بعدها .

ومن ناحية أخرى، يمكن ملاحظة عدم تأثر العلاقات الأمريكية السودانية كثيرا فيما بعد، من جراء اندلاع التمرد مرة أخرى عام 1983. إذ استمر تدفق المساعدات المالية والعسكرية والمواقف الدولية المؤيدة لنظام الرئيس نميري، الذي كان يشد الرحال الى واشنطن كلما حزبه أمر . وعلل البعض ذلك الى التوجهات اليسارية والتقارب مع المعسكر الاشتراكي والعلاقات الوثيقة بنظام أثيوبيا الشيوعي من لدُن جون قرنق (أحد ابرز زعماء التمرد في الجنوب) [13]، وكذلك الى استمرار عمل الشركات النفطية الأمريكية بفاعلية كبيرة في جنوب وغرب السودان[14].

ومع سقوط حكومة الرئيس جعفر نميري عام 1985، ووصول حكومة مدنية الى سدة الحكم وقيام ما يسمى بالديمقراطية الثالثة (الحكم المدني الثالث 1985-1989)[15]، دخلت العلاقات الأمريكية السودانية في مرحلة التحول التدريجي المشوب بالتدني والفتور ، بل وانقطعت خلالها المساعدات الأمريكية للسودان ،

(13) انظر الكلمة التي ألقاها وزير الخارجية السوداني الأسبق ، حسين سليمان أبو صالح في ندوة استشراق مستقبل العلاقات السودانية الأمريكية ، التي نضمها مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا ، الخرطوم 7-8 كانون الثاني 2003 ، ص 17 وما بعدها .

(14) الساعدي ، المصدر السابق ، ص ص 180 وما بعدها .

(15) حدثت انتفاضة شعبية في السودان في حزيران 1985 سرعان ما تطورت الى عصيان مدني وثورة شعبية أدت الى تحرك الجيش بقيادة الفريق عبد الرحمن سوار الذهب وإنهاء سلطة (نظام مايو) الذي كان يقوده الرئيس نميري . وبعد حكومة انتقالية تمت الانتخابات التي فاز فيها الصادق المهدي فكان ذلك إيذانا بقيام الحكم المدني الثالث في السودان 1985-1989 . للتفاصيل : البحيري ، المصدر السابق ، ص 300 وما بعدها ؛ بيتر ودوارد ، السودان الدولة المضطربة 1898-1989 ، ترجمة محمد علي جادين ، أم درمان 2002 صفحات متعددة .

وتحول الدعم اللوجستي (المادي والمعنـوي) نحو قوى التمرد المسلحة في الجنوب [16] .

يرجع هذا التحول في الستراتيجية الأمريكية تجاه السودان الى أسباب عديدة، منها تدهور العلاقات المصرية السودانية وتأزمها لاحقا من عهد حكومة الإنقاذ. واثر ذلك على علاقات السودان بالغرب عموما ، والولايات المتحدة تحديدا ؛ لتبوء مصر مكانة مهمة في الستراتيجية الأمريكية ، ورافق ذلك تقارب في العلاقات السودانية الليبية ، والسودانية الإيرانية . كل ذلك أعطى إشارات واضحة لواشنطن – وكما يبدو - ، بان السودان بات في المحور المعادي للمصالح الأمريكية في المنطقة. وبدا انزعاج الإدارة الأمريكية واضحا حين أقدمت على سحب سفيرها وتقليص بعثتها الدبلوماسية في الخرطوم ، وعدَّت السودان منطقة غير آمنة للرعايا الأمريكان في أوائل فترة الديمقراطية الثالثة [17].

علل الصادق المهدي - رئيس الوزراء آنذاك – هذا التحول بقوله : " 000 انه جاء كرد فعل على استقلال القرار السوداني في العلاقة مع ليبيا وايران 000 " [18] الى جانب تبني الحكم في السودان أيديولوجية تعتبر معادية أو متناقضة مع التوجهات الأمريكية في المنطقة ، اثر اعتماد الحكومة السودانية واصرارها على النهج الإسلامي وتطبيق قوانين الشريعة الإسلامية التي اقرها نظام

---

(16) أبو صالح ، المصدر السابق ، ص 17 وما بعدها . و ص 29 وما بعدها .

(17) محمد محجوب هارون ، " المشروع الإسلامي السوداني ، حصاد التجربة وافاق الغد" ، مجلة قراءة سياسية ، السنة 2 ، العدد 3 ، 1992 ، ص ص 59 وما بعدها .

(18) انظر كلمة رئيس الوزراء السوداني الأسبق ، الصادق المهدي ، ندوة استشراف مستقبل العلاقات ، المصدر السابق ص 209-221 .

الرئيس نميري في أيلول (سبتمبر 1983)[19] ، وللتقارب بين الجبهة الإسلامية التي يتزعمها الترابي وحزب الأمة بقيادة الصادق المهدي ، وتأثير ذلك واضح في جنوب السودان حيث تصاعدت وتيرة الحرب هناك وباتت تنذر بالخطر ، الأمر الذي دفع شركات النفط الأمريكية العاملة في الجنوب ، الى وقف نشاطها هناك بحجة عدم توفر الأمن والاستقرار هناك . وقامت هذه الشركات بمزاولة ضغوطها السياسية على الإدارة الأمريكية ، الى جانب مجلس الكنائس العالمي الذي وقف مساندا بقوة للمتمردين في مواجهة تطبيق قوانين الشريعة الإسلامية ، ناهيك عن تخوف الولايات المتحدة من أي امتداد عربي إسلامي في الجنوب من جراء تطبيق قوانين الشريعة الإسلامية هناك [20]. هكذا تداخلت العوامل الداخلية والخارجية وتركت آثارها السلبية على تحديد طبيعة العلاقات القائمة بين الولايات المتحدة والسودان . والتي دخلت مرحلة جديدة في عهد حكومة الإنقاذ (الحكم العسكري الثالث 1989) [21].

(19) سميت هذه القوانين (بقوانين سبتمبر) نسبة للشهر الذي حدثت فيه ، وهي مجموعة من القوانين تهدف الى تطبيق الشريعة الإسلامية في السودان ، وقد أثارت حولها جدلا واسعا بين مختلف الأطراف .

(20) هارون ، المصدر السابق ، ص 59 ؛ عبد الوهاب الافندي ، " السودان 000 الى أين " في علي محافظة (واخرون) ، العرب وجوارهم 000 الى أين ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2000 ، ص ص 72 .

(21) تحركت بعض قطعات الجيش السوداني بقيادة الفريق عمر حسن البشير الذي أنهى الحكم المدني الثالث . فبدأت في السودان فترة حكم عسكري ثالث أطلق عليها (ثورة الإنقاذ الوطني) ، كرار ، المصدر السابق ، ص 150 .

النظام الدولي الجديد والإنقاذ

عندما أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش George Bosch (الأب) (1989-1992) في خطاب له أمام الكونكرس في 11 أيلول 1990، ميلاد ما عرف بالنظام العالمي الجديد[22]، كان قد مضى على سلطة الإنقاذ في السودان ما يقرب من سنة وثلاثة اشهر ، وبدت حكومة الإنقاذ بما تحمله من أيديولوجية وطموحات سياسية داخلية وخارجية ، تغرد خارج السرب بالنسبة للإدارة الأمريكية، التي بدأت تسعى لرسم خارطة جديدة للمنطقة والعالم ، شبيهة الى حد ما بتلك التي رسمت في دهاليز الدبلوماسية الفرنسية والبريطانية وانتجت اتفاقية سايكس بيكو المشؤومة .

وضعت إدارة الرئيس بوش (الأب) ، خطة أسمتها " دمقرطة المنطقة "، أي منطقة الشرق الأوسط الكبير (العربية والإسلامية) ، وارادت بهذه الخطة تغيير خارطة المنطقة السياسية وإدخال تعديلات عليها لحماية مصالحها[23]، لا سيما في مجال الثروات الطبيعية ، ومحاربة الحكومات والمنظمات التي عُدَّت من وجهة نظر الإدارة الأمريكية عدوة لها ، ذات أهداف وأيديولوجيات متطرفة تقف عائقا أمام منهجها الديني اليميني المتطرف[24].

---

(22) ياسر أبو شبانة ، النظام الدولي الجديد بين الواقع الحالي والتصور الإسلامي ، دار السلام للطباعة والنشر ، ط2 ، القاهرة 2004 ، ص ص 30-31 .

(23) يفجيني بريماكوف ، العالم بعد 11 سبتمبر وغزو العراق ، تعريب عبد الله حسن ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، 2004 ، ص ص 25 وما بعدها ؛ كلارك ، المصدر السابق ، ج 2 ،ص 82 وما بعدها ؛ العناني ، المصدر السابق ، ص ص 106 وما بعدها .

(24) حول ذلك ينظر : المقال المنشور في مجلة الدبلوماسية الأمريكية ؛

American Diplomacy , uinside sudan , Revolution in Zanzibar , vol ,v11, No,1, 2002 , www. Ciaonet , org .

ان ما ساعد الإدارة الأمريكية على اعتبار السودان جزءاً من هذه الدول، كشف سلطة الإنقاذ - وبعد اشهر قليلة - عن الناشطين الأساسيين في الدولة والذين يمثلون التنمية السياسية في السودان . وكان في مقدمتهم الدكتور حسن الترابي وجماعته في تنظيم الجبهة الإسلامية القومية ، والذي تبؤ السلطة واضعاً مخطط سياسي يقوم على أفكار إسلامية ذات أبعاد شمولية ، وعرف توجهه هذا بـ " التوجه الحضاري " ، الذي يؤكد على طبيعة العمل الإسلامي المنفتح على الحضارات الأخرى ، من خلال التأكيد على فاعلية دور السودان إقليميا وعالميا[25]. ولتحقيق ذلك بدأ الحكومة السودانية بعقد سلسلة من المؤتمرات الدولية على أرضها للتدليل على مواقفها تجاه الأهداف الإقليمية والعالمية ، والتي اتخذت استراتيجية تؤكد على " 000 رفض استغلال هيئة الأمم المتحدة وتوجيهها ضد مصالح الدول المستضعفة ، ووقوفها مع السيادة الكاملة لهيئة للأمم المتحدة، وانحيازا لحق الشعوب في الحرية والتنمية المستقلة 000 " [26] ، فضلا عن تأكيدها على تطبيق النهج الإسلامي وقوانين الشريعة الإسلامية. على ارض السودان ، مع السعي لنقل هذه التجربة الفريدة الى خارج السودان عبر إنشاء المؤتمر الشعبي العربي الإسلامي بديلا عن منظمة المؤتمر الإسلامي[27].

---

(25) مجلة قراءات سياسية ، " حوار مع د. حسن الترابي " ، الولايات المتحدة ، السنة 2 العدد 3، 1992. ص ص 5-32 .

(26) عبد الرؤوف محمد آدم ، الدولة والمجتمع في السودان نظرة استقرائية ، دار الحكمة ، لندن ، 1997 . ص ص 61 وما بعدها .

(27) راي تاكيه ونيكولاس غفوسديف نشوء الإسلام السياسي الراديكالي وانهياره ، ترجمة حسان سفيان ، دار الساقي ، بيروت ، 2005 ، ص ص 221 وما بعدها .

عقد المؤتمر الشعبي العربي الإسلامي سلسلة من اللقاءات في ما بين نيسان 1991 – ونيسان 1995 ، بهدف تحقيق حضور دبلوماسي للسودان على الساحة الدولية ، لعل الترابي يستطيع من خلالها أن يخطو خطوات تمكنه من تولي مكانة رفيعة في قيادة الحركة الإسلامية العالمية . لا سيما وانه عد تلك المؤتمرات، " 000 وسيلة لاعادة هيكلية النظام العالمي ، واستبدال هيكل الأمم المتحدة الذي يسيطر عليه الغرب بنظام جديد ، يضم منابر حرة وإجـراءات عادلة عالميـا 000 " [28] ، وغدت الخرطوم خلال هذه المدة الملاذ الآمن للكثير من الإسلاميين (افراداً ومنظمات)[29] ، لذا بدا هذا التوجه السوداني صعبا إزاء الأجواء التي يفرضها النظام العالمي الجديد، كما استفزت هذه الطروحات اطرافاً عربية وإقليمية ودولية أخرى .

إن أخطر ما واجهه السودان - ومنذ عهد إدارة الرئيس بوش (الأب) - تحول قضايا السودان من مجرد شأن من شؤون السياسة الخارجية الأمريكية بدولة أفريقية لا يهتم بها إلا بمقدار ما تؤثره في المصالح المهمة لأمريكا، وبقدر ما تناله من اهتمام في وسائل الإعلام الأمريكية ، تحولت الى قضية سياسية داخلية تهم الناخب السياسي الأمريكي لها مناصريها وتنظيماتها الخاصة بها [30]، وهذا يعني حشد اكبر قدر من المهام والوسائل السياسية للتأثير

(28) تيم نبلوك ، العقوبات والمنبوذون في الشرق الأوسط ، العراق ، ليبيا والسودان ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2001 ، ص ص 226 ـ 227 .

(29) تحدث الدكتور الترابي حول موقف السودان من وجود هؤلاء على إرادته . للتفاصيل ينظر : لقاء الدكتور حسن الترابي في برنامج العين الثالثة ، قناة العربية الفضائية ، 17 آذار 2006 .

(30) التجاني عبد القادر حامد ، " السودان وتجربة الانتقال للحكم الإسلامي " مجلة قراءات سياسية ، الولايات المتحدة ، السنة 2 ، العدد 3 ، 1992 ، ص ص 33-49 .

على القرار السياسي للإدارة الأمريكية . وفي هذا الإطار أرسل 55عضوا في مجلس الشيوخ والنواب الأمريكي خطابا احتجاجيا الى الرئيس عمر البشير في 20 تموز 1989 يعربون فيه عن قلقهم من الأوضاع الداخلية في السودان، والموقف من قضية إحلال السلام في الجنوب ، وحل البرلمان وإغلاق الصحف، وتطور علاقات السودان بالجماهيرية الليبية ، والتي أثارت في حينها كثيرا من المخاوف لدى هذه الإدارة من احتمال قيام محور سوداني- ليبي في مواجهة محور مصري – سعودي (31) .

لعل الصورة تبدو اكثر وضوحا ، إذا ما علمنا أن السودان في إطار النظام العالمي الجديد ، بدا للولايات المتحدة مهما للغاية إقليميا ، بعد ازدياد الاهتمام الأمريكي بمنطقتي البحر الأحمر ومنطقة القرن الأفريقي والخليج العربي من أواخر ثمانينات وبدايات تسعينات القرن العشرين ، حيث رصدت الإدارة الأمريكية ومنذ عام 1987، بعض المؤشرات على وجود صلة ما بين قادة الإنقاذ والطاقم الذي كان محيطا بآية الله خميني، وتبع ذلك زيارة الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني للخرطوم عام 1993 وعقده سلسلة من المعاهدات والمواثيق والاتفاقيات الثنائية المهمة بين البلدين، الأمر الذي أثار مخاوف هذه الإدارة من احتمال قيام محور قوي جديد يهدد مصالحها في القرن الأفريقي والبحر الأحمر، بعد امتلاك

---

(31) انظر حول ذلك على سبيل المثال ، مقدمة ندوة استشراف في مستقبل العلاقات السودانية 000 ، المصدر السابق ، ص 17 وما بعدها . وصفحات أخرى .

إيران غواصات ذات مدى عمليات كبيرة تؤهلها لان تكون فاعلة في حوض البحر الأحمر ، حيث توجد أهم الموانئ النفطية السعودية في ينبع [32] .

ان مما عزز هذه المخاوف ؛ والذي عبرت عنه وبوضوح ، لجنة الشؤون الأفريقية في الكونكرس الأمريكي ، الموقف السوداني من اجتياح العراق للكويت عام 1990 ، الذي عدَّته هذه اللجنة بمثابة موقف معادي للمصالح الأمريكية، قامت على أثره الحكومة الأمريكية بسحب سفيرها ومعظم العاملين بسفارتها بالخرطوم ، بدعوى الخشية من تعرضهم للخطر من عناصر (إرهابية) في حالة اندلاع الحرب [33] ، ومع أن هذه المخاوف تبددت بعد الضربة الموجعة التي تلقاها العراق في مطلع عام 1991 ، فقد اعتبر بعض الساسة ، ومنهم لام اكول (سياسي جنوبي بارز)، وقوف السودان الى جانب العراق خطأً قاتلاً دفع ثمنه الشعب السوداني ، نتيجة للعزلة التي فرضت على السودان من الولايات المتحدة وحلفائها[34].

هكذا وضع محوري السودان – إيران ، والسودان – العراق ، السودان في قلب الاهتمام الأمريكي ، لأهميته الحيوية للأمن القومي الأمريكي عسكريا واقتصاديا . وتجدر الإشارة الى ان البعض يرى أن هناك قوانين موضوعية تحكم العلاقة بين الخليج العربي والقرن الأفريقي منذ أمد بعيد . فالعلاقة بين المنطقتين يحكمها جغرافيا وسياسيا سلسلة ثلاثية تجمع بين قوة خليجية وقوة أخرى تقع عند باب المندب وثالثة تستقر في القرن الأفريقي . وكانت هذه الثلاثية تشمل في

---

(32) هاني رسلان ، " السودان والحركات الإسلامية 00 الدور وابعاد العلاقة " ، السياسة الدولية ، العدد 113 تموز 1993 ، ص ص109-112 ؛ انظر كلمة د. مضوي الترابي وزير خارجية السودان الأسبق ، ندوة استشراف مستقبل العلاقات 00 ، المصدر السابق ، ص ص 23 وما بعدها .

(33) هارون ، المصدر السابق ، ص 70 وما بعدها ؛ الترابي ، المصدر نفسه ، ص 33-36 .

(34) انظر كلمة د. لام اكول في ندوة استشراف مستقبل العلاقات 00 ، المصدر السابق ، ص ص 64-69 .

الماضي فارس – اليمن – الحبشة . واصبحت فيما بعد تشمل العراق – اليمن – الصومال . وبعد احتلال العراق وتفتيت الصومال ، برز محور إيران – اليمن – السودان وذلك لتنامي المد الإسلامي في هذه الدول(35) .

نتيجة لكل ذلك ، تبؤ السودان مكانة مهمة في الستراتيجية الأمريكية الساعية للقضاء على ما سمته (بالإرهاب)، لاعتقاد الإدارة الأمريكية إن جذوره توجد في المجتمعات الإسلامية ، ومنها المجتمع السوداني ، باعتبارها مجتمعات فشلت في التأقلم مع النموذج الغربي الديمقراطي ، ولا شك ان هذه التوجهات قد جعلت من السودان ، وكما قال بعض المسؤولين الأمريكان ، بمثابة " 00 طوبة خارجة عن نظام البنيان ، وعليه فإما ان يسوي نفسه بنظام البناء وإلا كسر 00 " (36) .

لابد من الإشارة هنا ، الى أن هذا التطور السلبي في العلاقات بين البلدين قد أكد حقائق هامة ، لعل من أهمها ، ظهور مراكز ضغط مؤثرة ضد السودان داخل الولايات المتحدة ، بسبب خطابه السياسي الرسمي الذي لم يكن منسجما مع المصالح الأمريكية ، وبالتالي إظهار صورة السودان سلبية . زاد من قتامتها دخول أحداث تمرد الجنوب كقضية دولية هامة . والتي أضحت واحدة من الموضوعات الداخلية الرئيسة في مناظرات الحملات الانتخابية سواء للكونكرس أو للرئاسة الأمريكية (37) .

---

(35) ابو شبانة ، المصدر السابق ، ص 186-187 .

(36) نقلا عن عبدة مختار موسى ، " مستقبل العلاقات السودانية الأمريكية بعد اتفاقية السلام " ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، العدد 319 ، 1 أيلول 2005 ، ص ص67 وما بعدها .

(37) رامزي كلارك ، المصدر السابق، ج1 ، ص ص 269-307 ، كلمة حسن آدم سفير السودان السابق في ندوة استشراف العلاقات 000 ، المصدر السابق ، ص ص 70-80 .

استغل قادة التمرد والمعارضة السودانية الأخرى ، هذا التوجه للإدارة الأمريكية واخذوا يتحدثون عن حكومة الإنقاذ ، ويتهموه بقيادة (حرب دينية) في الجنوب، وانها تسعى لتصدير (الثورة الإسلامية) الى دول الجوار . ولمواجهة ذلك، اتبعت إدارة الرئيس بيل كلنتون Bell Clenton (1993-2001م) سياسة أطلقت عليها (سياسة الاحتواء) مستخدمة في سبيل تطبيق هذه السياسة إجراءات عديدة. كان الهدف الأساسي منها احتواء حكومة الإنقاذ والسعي لإسقاطها . ولعل من ابرز هذه الإجراءات، إعلانها في أوائل آب 1993 وضع السودان في قائمة الدول الداعمة للإرهاب ، بقرار من الكتلة الأفريقية في الكونكرس الأمريكي [38]. وتبع ذلك، ممارسة وسائل العزلة الدبلوماسية في مجلس الأمن على السودان من خلال سلسلة من القرارات الصادرة عنه[39].

قدر تعلق الأمر بالجنوب ، فقد سعت هذه الإدارة ومنذ عام 1992 ، بتوسيع سياسة الدعم السياسي والعسكري ، لحركة التمرد بقيادة جون قرنق [*] في محاولة

---

(38) هارون ، المصدر السابق ، ص ص 219 وما بعدها ؛ حامد ، المصدر السابق ، ص ص 33 وما بعدهـا؛ أبو شبانة ، المصدر السابق ، ص 186 .

(39) صدرت في مجلس الأمن مجموعة من القرارات ضد السودان على خلفية محاولة اغتيال الرئيس المصري حسني مبارك في أديس أبابا عام 1996 . للتفاصيل ينظر : موقع الأمم المتحدة على شبكة الانترنيت . www . un.org ؛ نبلوك ، المصدر السابق ، ص ص 225-230 .

(*) ولد د . جون قرنق عام 1945 ، وهو من قبائل دبنكا الافرقية الجنوبية السودانية ، تلقى تدريباته العسكرية ودراسة الدكتوراه في الاقتصاد في الولايات المتحدو ، التحق عام 1962 الى حركة الاثياتيا المتمردة الجنوبية . وبعد عقد اتفاقية السلام في اديس ابابا عام 1972 التحق بصفوف الجيش السوداني . بعد اندلاع التمرد عام 1983 قاد مجموعة عسكرية والتحق بالتمرد ، واصبح فيما بعد من مؤسسي الحركة الشعبية لتحديد السودان الفصيل المتمرد الجنوبي السوداني الابرز . تولى منصب النائب الاول للرئيس السوداني ، اثر توقيع اتفاقية السلام في9 كانون الثاني 2005 . لقي مصرعه اثر سقوط طائرته في مطلع اب 2005.

لتشجيعه على مواجهة الحكومة السودانية ، وعملت في الوقت ذاته ، على بذل جهود مكثفة لاحتواء الخلافات والانشقاقات التي حدثت في صفوف الحركة الشعبية لتحرير السودان [40] ، والسعي على توحيد المعارضة الشمالية مع حركة التمرد في إطار (التجمع الوطني الديمقراطي) الذي تأسس في ارتيريا عام 1995 ، ليصبح تحالفاً سياسيا – عسكريا هدفه إسقاط حكومة الإنقاذ ، بالتعاون والتنسيق مع النظام الارتيري [41] .

وفي الإطار ذاته ، دفعت الإدارة الأمريكية في عام 1996 مبلغ 200 مليون دولار لدعم حكومات أثيوبيا وارتيريا وأوغندا عسكريا بهدف تقديم المساعدات اللوجستية لحركة التمرد الجنوبية وزعزعة استقرار السودان . وتمكنت قوة التمرد بفضل هذا الدعم من الاستيلاء على مدن ومراكز مهمة في جنوب السودان . ومنها مدينتي الكرمك وقيان في كانون الثاني 1997 . كما قدمت هذه الإدارة مساعدات الإغاثة للمناطق التي تسيطر عليها حركة التمرد دون الرجوع الى الحكومة السودانية التي منعت عنها المساعدات والمعونات بموجب القانون الأمريكي الصادر عام 1996 ، والذي خول الرئيس الأمريكي منع المساعدات عن الدول الداعمة (للإرهاب)[42].

تلى ذلك ، قرار آخر صدر في 27 تشرين الثاني 1997 ، يقضي بتطبيق العقوبات الاقتصادية الأمريكية ضد السودان بحجة دعمه (للإرهاب الدولي).

---

(40) أبو شبانة ، المصدر السابق ، ص 189 .

(41) سفارة جمهورية السودان ، بغداد ، " الأبعاد القانونية والسياسية لقراري مجلس الأمن 1044 و 1054 ضد السودان " ، بغداد ، أيلول 1996 .

(42) المصدر نفسه ، ص 22 ، موسى ، المصدر السابق ، ص 67 ؛ آدم ، المصدر السابق ، ص ص 70-75 .

وعلى أثره ظل المسؤولون الأمريكان يصنفون السودان بوصفه الدولة الوحيدة في أفريقيا التي تهدد المصالح الأمريكية خط جنوب الصحراء . ومن ثم ضربها لمصنع الشفاء جنوب العاصمة الخرطوم في آب 1998 ، بدعوى كونه مصنعاً للأسلحة الكيميائية لصالح تنظيم القاعدة (43). واعقب ذلك صدور قرار في 24 آذار 1999 في الكونكرس بضم (33) فقرة اتهام ضد الحكومة السودانية ، التي كانت عاجزة تماما عن اتخاذ أي موقف في مواجهة المواقف الأمريكية المعادية لها والمتلاحقة خلال تلك الفترة (44) .

في أواخر التسعينات ومع نهاية الفترة الثانية لحكم الرئيس بيل كلنتون حدثت تبدلات مهمة في مواقف الإدارة الأمريكية تجاه السودان ، إذ أيقنت هذه الإدارة ان المعارضة السودانية تفتقر مقومات طرح نفسها كبديل لحكم السودان . ووصلت الى قناعة بان الطرفين المؤثرين هما الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان ، - فأقتصر حوارها مع - هذين الطرفين فقط (45) .

ولعل ما عزز هذا التوجه ، التحولات العامة التي طرأت على نظام الإنقاذ ومنذ أواخر عام 1998 حين وضع الدستور الجديد للبلاد الذي تبنى التعددية كما أجريت انتخابات عامة ، على أن الحدث الأبرز هو (الانقلاب الأبيض) الذي قاده

---

(43) انظر حول ملابسات ذلك ، وبسلي كلارك ، الانتصار في الحروب الحديثة ، العراق والإرهاب والإمبراطورية الأمريكية ، ترجمة عمر الأيوبي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، 2004 ، ص ص 24-27 .

(44) محمد أبو الفضل ، " المصالحة والحرب في جنوب السودان " ، مجلة السياسة الدولية (القاهرة) ، العدد 123 ، كانون ثاني 1996 ، ص 243 .

(45) الطيب زين العابدين ، " السودان وصراع البقاء " ، مجلة قضايا دولية ، (إسلام آباد) ، السنة 8 ، العدد 367، 13-19 كانون أول 1997 ، ص ص 20-25 .

عمر حسن البشير في أواخر عام 1999 وبداية عـام 2000 ، عندما استطاع إقصاء الترابي وأنصاره عن السلطة والبرلمــان [46] . واعلان الحكومة السودانية (البرنامج الوطني) الذي أكد على التعددية السياسية والديمقراطية كأساس للحكم [47] واعادة العلاقات السودانية مع دول إقليمية أخرى لها علاقاتها الجيدة مع الإدارة الأمريكية [48] .

عدت المتغيرات الإيجابية في العلاقات السودانية – الأمريكية أكثر وضوحاً، مع مجيء إدارة جورج بوش (الابن) إلى السلطة في مطلع فترة حكمه الاولى (2001-2004). فبادرته حكومة السودان بالترحيب مع التأكيد على القضايا التي تخص البلدين، والتأكيد على التزام الحكومة السودانية بالحل السلمي والمطالبة برفع العقوبات ورفع اسم السودان من لائحة الدول الداعمة للإرهاب[49].

بدأت الإدارة الأمريكية بإعادة النظر في سياستها تجاه السودان ، والانتقال من المواجهة الى التقارب والتعاون ، وبصفة خاصة حول القضايا الأمنية والاستخباراتية ، وساد لدى هذه الإدارة الاعتقاد بان السلام في السودان لن يتحقق

(46) عبد الله صالح ، " الدستور الجديد ومستقبل الديمقراطية في السودان " ، السياسة الدولية (القاهرة) العدد 133 ، تموز 1998 ، ص ص187-190 ؛ تاكيه وغفوسديف ، المصدر السابق ص ص 221-226 .

(47) جريدة الشرق الأوسط ، (لندن) ، 3 حزيران 2003 .

(48) جلال الدين عز الدين علي ، " العلاقات المصرية السودانية والدور الإقليمي المصري ، الرؤية السودانيـة " . مجلة السياسة الدولية ، العدد 133 ، تموز 1998 ، ص ص 187-190 .

(49) انظر كلمة حسن سيد سليمان ، مدير مركز دراسات المستقبل في ندوة استشراف مستقبل العلاقات، المصدر السابق ، ص ص137-150 .

بإسقاط حكومة الإنقاذ واحلال حكومة يقودها التجمع الوطني المعارض ، كما خُطط له في سياق سياسة الاحتواء الأمريكية التي تبنتها إدارة الرئيس كلنتون ، وانما يتم عن طريق التقارب والحوار مع الحكومة السودانية والأطراف القوية المعارضة، لا سيما الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة جون قرنق [50]. وكانت هذه الإدارة قد وجدت في التبدلات السابقة في السودان تحولاً نحو أنموذج إسلامي معتدل يستطيع التعايش مع غيره من نحل ومعتقدات ، وبرز ذلك بشكل جليّ فيما بعد أحداث 11 أيلـول 2001 ، حينما أعلن نظام الإنقاذ استعداده للتعاون الأمني والاستخباراتي مع الولايات المتحدة في حملتها على (الإرهاب) ، فضلا عن الضغوطات الأمريكية الداخلية، من اللوبي المعادي لنظام الإنقاذ داخل الكونكرس، والجماعات الدينية اليمينية وتجمعات السود التي تناصر حركة التمرد والتي دعمت الرئيس بوش في الانتخابات الرئاسية [51] ، زيادةً على ضغوطات شركات النفط الأمريكية حول استثمار النفط في السودان قبل ان يذهب لغيرها [52].

في الحقيقة إن هذه الرؤية الأمريكية الجديدة لتحقيق السلام في جنوب السودان لم تكن وليدة مرحلتها الآنية ، وانما جاءت حصيلة تطورات سياسية مهمة

(50) هاني رسلان ، " أبعاد التغيير في السياسة الأمريكية تجاه السودان " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 149 ، حزيران 2002 ، محمد أبو الفضل ، " المعارضة الشمالية واتفاق السلام"، مجلة السياسة الدولية ، العدد 160 ، نيسان 2005 . نقلا عن موقع المجلة على شبكة المعلومات (الانترنيت) ، www.siyassa . org.eg.

(51) حول هذه اللوبيات وتأثيرها على الإدارة الأمريكية ، ينظر كلارك ، مصدر سابق ، ج 1، ج2، ج3 ، صفحات متعددة ؛ لقاء مع الفريق عمر حسن البشير مع شبكة الإخبارية الفضائية السعودية بتاريخ 16 نيسان 2006 .

(52) كريم القاضي " النفط ووحدة السودان " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 113 ، نيسان 2004 على موقع الشبكة . www.siyassa . org.eg.

شهدتها مسيرة السلام في السودان ذاته ، والتي بدأت منذ تشرين اول 1993، حين اغتنمت الحكومة فرصة انعقاد (مؤتمر الإيجاد) [53] للطلب منها التدخل لحل مشكلة الجنوب، عن طريق تحقيق التقارب والحوار بين الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان [54].

ومن هذا المنطلق بدأت هذه المنظمة بدعوة طرفي النزاع لعقد أول لقاء بينهما في آذار 1994 ، وتبعها جولة أخرى في مايس 1994 في نيروبي تقرر بموجبها بما عرف بـ (إعلان المبادئ من اجل حل النزاع) ، واهم ما نص عليه هذا الإعلان، ان يقوم في السودان نظام ديمقراطي يتيح حرية الاعتقاد والدين وفصل الدين عن الدولة والاعتراف بالتعدد العرقي والاثني والثقافي والديني، مع التأكيد على وحدة السودان في إطار الدولة الفدرالية [55]. وعلى الرغم من ان هذا الاتفاق لم يطبق آنذاك إلا انه ، وكما يقول تيم نبلوك (سياسي ومؤرخ بارز من جنوب السودان) " 000 ان وجود مفردات مشتركة مع المعارضة ، قد يكون مفيداً لمستقبل البلاد السياسي 00 " [56]. تعزز هذا التقارب اكثر في 20 حزيران 2002، اثر توقيع اتفاق مشاكوس بين الطرفين بالقرب من العاصمة الكينية، حيث تم فيه الاتفاق على قضيتين أساسيتين ، الأولى: منح الجنوب حق تقرير المصير بعد

---

(53) وهي منظمة الهيئة الحكومية للتنمية ومكافحة الجفاف ، التي تعرف اختصارا (الإيجاد) وتظم دولا أفريقية هي كينيا أوغندا وإريتريا وأثيوبيا والصومال وجيبوتي ، العابد ، المصدر السابق .

(54) ايمن السيد عبد الوهاب ، " الأزمة السودانية المحددات والقيود " ، مجلة السياسة الدولية العدد 132 ، نيسان 1998 . ص ص197-200 .

(55) محمد عناد مراد ، " الجمهورية السودانية الديمقراطية بين الوحدة والتجزئة والعوامل المؤثرة "، مجلة الفكر السياسي ، دمشق ، السنة 6 ، العددان 18-19 ، 2003 . ص ص 25 وما بعدها .

(56) نبلوك ، المصدر السابق ، ص 241 .

مدة انتقالية أمدها ست سنوات يجري بعدها استفتاء شعبي حول ذلك. والثانية: الاتفاق على إطار دستوري خاص يجمع بين دستورين الأول خاص بالشمال على أساس الشريعة الإسلامية، والثاني خاص بالجنوب وفق الأنظمة والقوانين الخاصة به، على ان يجمع هذين الدستورين دستور قومي موحد(57).

عدت التطورات السابقة بصفة عامة تطورا نوعيا في معالجة مشكلة جنوب السودان، والتي كانت تمثل التحدي الأكبر لكل الحكومات السودانية المتعاقبة فقد مثلت ـ وكما يرى البعض ـ ، تحولا في مواقف النخبة الشمالية المسيطرة على النظام تجاه فكرة الحكم الفدرالي أو تقرير المصير والتعامل والحوار مع حركات التمرد الجنوبية ، والقت الضوء على مساحة الاهتمام الدولي ، ولا سيما الأمريكي منه على مطالب المتمردين الجنوبيين (58) .

قانون سلام السودان

على خلفية مفاوضات شاكوس وما رافقها من اتفاقيات عدت متفائلة لتحقيق السلام في السودان ، تحركت الإدارة الأمريكية لإصدار قانون (سلام السودان) في محاولة واضحة لهذه الإدارة في الضغط على النظام السوداني والمتمردين

---

(57) مراد ، المصدر نفسه ص 25 ؛ حسن أبو طالب ، " السودان والتحول من الصراع الى السلام ". مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، الأهرام ، www. Acpss. Ahram. Org.eg

(58) جريدة الشرق الأوسط ، 3 تموز 2003 ، . www.asharq alawsat .com، وكذلك كلمة حسن سيد سليمان ، المصدر السابق ، ص ص 137-150 .

بزعامة جون قرنق ، وبشكل اقل لغرض التفاوض بجدية واضحة ، لاجل التوصل الى حلول سريعة وتحقيق السلام في الجنـوب [59] .

ومن الجدير ذكره أن الإدارة الأمريكية كانت قد وضعت الخطوط الأولى لهذا القانون في الكونكرس في أواخر عهد إدارة الرئيس كلنتون في تشرين ثاني 1999. إلا انه عاد الى الأضواء مرة أخرى وبكل قوة في آذار 2001 من لدُن مجموعة من النواب الأمريكان المعادين للحكومة السودانية والموالين للمتمردين. ولعل ما عجل إصدار هذا القانون تداعيات أحداث 11 أيلول 2001، والحرب الأمريكية على ما يسمى بالإرهاب. لا سيما وأن السودان كان آنذاك ضمن قائمة الدول الداعمة للإرهاب[60].

أودعت الصيغة النهائية للقانون في يوم 7 تشرين اول 2002 في مجلس النواب، وتمت إجازته بعد مناقشات مستفيضة بأغلبية 309 نائبا ، مقابل 8 نواب صوتوا ضده. واجيز في مجلس الشيوخ في 10 تشرين أول 2002 ، وقدم للرئيس الأمريكي جورج بوش (الابن) للتوقيع عليه بصيغته النهائية في يوم 3 تشرين ثاني 2002 ، واصبح بذلك قانونا نافذا ساري المفعول[61].

جاء في ديباجة القانون المكون من أحد عشر بابا ، إن الهدف الأساسي المعلن من القانون هو " 000 تسهيل جهود الإغاثة والحل الشامل لمشكلة الحرب

---

(59) انظر كلمة حسن آدم . سفير ومستشار سوداني سابق ، في ندوة استشراف مستقبل العلاقات 000 ، المصدر السابق ، ص ص70-90 .

(60) رسلان ، أبعاد التغيير في السياسة الأمريكية 000 ، المصدر السابق ؛ أبو شبانة ، المصدر السابق ، ص 189 وما بعدها .

(61) انظر نص القانون باللغة الإنكليزية على موقع البيت الأبيض على شبكة الانترنيت ، www.white house . gov/news .

في جنوب الســـودان 000 " . حدد الباب الأول منه تسمية القانون بـ " قانون سلام السودان " [62].

حدد الباب الثاني والمعنون (الخلاصات التي توصل اليها الكونكرس)، ستة عشر فقرة حول ذلك ، وحدد في الفقرة الثانية منها ، " إن عملية السلام فعالة قابلة للتطبيق وشاملة برعاية دولية محمية من المناورات والتلاعب تمثل احسن فرصة لإحراز سلام دائم 000 " مع التأكيد على قيادة الولايات المتحدة لهذه الجهود. وعدها القانون " أمرا بالغ الأهمية "[63].

الملاحظ على هذا الباب ، انه خصص لمسألتين أساسيتين : الأولى، تحميل الحكومة السودانية حكومة الإنقاذ ، - الذي عده القانون (حكومة الجبهة الإسلامية) تحديدا - ، مسؤولية استمرار الحرب وما يترتب عليها من قتل وتهجير في الجنوب والتي اسماها القانون بالمناطق الخارجة عن سيطرة الحكومة . في حين تحددت المسألة الثانية : بدور الولايات المتحدة وسعيها لإنشائه واحلال السلام في الجنوب. وحدد القانون كذلك في الفقرة 16 من الباب ذاته ، خمس نقاط أساسية هي :-

أ - " توسيع أساليب الضغط الاقتصادية والدبلوماسية من كل العالم على حكومة السودان للدخول بعزيمة صادقة في عملية السلام .

ب - دعم ومساندة خلق جهاز مدني فاعل في تلك المناطق .

ج- الدعم المستمر لآلية المصالحة بين المواطنين في تلك المناطق .

---

(62) انظر نص القانون باللغة العربية على موقع التجمع الوطني الديمقراطي السوداني ، على موقع شبكة الانترنيت ، www.Nd asudan,org

(63) المصدر نفسه .

د - تقوية آلية تقديم المساعدات الإنسانية .

هـ التعاون بين شركاء الولايات المتحدة التجاريين لتحقيق تلك السياسات 000 " (64)

عاد القانون في الباب الرابع الى توجيه الاتهامات المباشرة الى نظام الإنقاذ حول انتهاك حقوق الإنسان والرق واعاقة جهود الإغاثة واستخدام الميليشيات والقوات غير النظامية ووحدات الجيش والإغارة الجوية ، وما الى ذلك من الانتهاكات(65).

حدد القانون في الباب السادس المعنون (الدعم لعملية سلام مسنودة دوليا)، في الفقرة (ب) منه والمعنونة (الإجراءات المتخذة في حالة عدم الالتزام بالشروط السابقة، طبيعة العقوبات التي ستفرض على طرفي النزاع في حالة عرقلة الجهود المبذولة لتحقيق السلام ، وذلك من خلال تقرير رئاسي يرفعه الرئيس الأمريكي خلال ستة اشهر من تاريخ نفاذ القانون وكل ستة اشهر ، يعرض فيه سير المفاوضات بين الطرفين (66) . إلا انه وكما يُلاحظ ، كان القانون منحازا الى جانب قوى التمرد . وذلك لما اقره من عقوبات اقتصادية ودبلوماسية بل ومن منع الحكومة من الاستفادة من عوائد النفط ، والسعي لفرض حظر سلاح على الحكومة السودانية ، في حالة قيامها بعرقلة أو عدم الالتزام بالمفاوضات أو إخلالها بجدية تحقيق السـلام . في حين لم يفرض القانون أية عقوبات على قوى التمرد في حالة مماطلتها وتسويفها في الالتزام بالمفاوضات واتفاقيات السلام ، واكتفى بالإشارة

---

(64) المصدر نفسه .

(65) المصدر نفسه .

(66) نص قانون سلام السودان ، المصدر نفسه .

الى عدم قيام الإدارة الأمريكية بتنفيذ العقوبات على الحكومة السودانية في حالة مماطلة قوى التمرد ، بل وتخليهم عن المفاوضات ، وبذلك اضعف القانون موقف الحكومة السودانية كثيراً أمام تعنت وإصرار قوى التمرد المدعومة من الإدارة الأمريكية [67].

ومع ذلك ، لم يغفل القانون الإشارة الى ضرورة توفير حشد دولي لتحقيق السلام وتنفيذ القانون . ففي الباب السابع المعنون (الضغط الدولي على طرفي النزاع) ، حدد طبيعة هذه الضغوط التي يقع العبء الأكبر منها على الأمم المتحدة والقنوات التابعة لها . كما لم يغفل القانون أيضا في الأبواب (8-9-10) الإشارة الى جهود الإغاثة في المناطق الجنوبية . في حين خصص الباب الأخير (11) للتحقيق في جرائم الحرب ، المتهمة بها بشكل أساسي الحكومة السودانية، ويكون ذلك في جمع المعلومات عن أحداث جرائم الإبادة الجماعية والرق وما الى ذلك . وكلف القانون وزير الخارجية الأمريكي برفع تقرير بذلك الى لجان الكونكرس المختصة خلال ستة اشهر[68].

ولضمان انصياع الحكومة السودانية للقانون ، مارست الولايات المتحدة سلسلة من الضغوطات على حكومة الإنقاذ ، حيث تزامن صدوره مع قرار وزارة الخزانة الأمريكية بتجميد أرصدة عدد من الشركات السودانية الموجودة في الولايات المتحدة . وكذلك تجديد العمل بقانون يفرض العقوبات الاقتصادية على السودان ومنذ 3 تشرين الثاني 1997، بحجة استمرار الحكومة السودانية في سياستها التي تسمح لمجموعات " إرهابية " محددة ممارسة نشاطاتها

(67) المصدر نفسه .

(68) المصدر نفسه .

بحرية، ومن هذه المجموعات حركتي حماس والجهاد الإسلامي الفلسطينيتين وغيرهمـا[69] .

في المقابل أبدت الحكومة السودانية استياءَها من القانون ، وعدّته عودة في العلاقات بين البلدين الى عهد التوتر والأزمات ، التي شهدتها في عهد الرئيس بوش (الأب) ، وكذلك في عهد الرئيس كلنتـون، بعد أن شهدت هذه العلاقات نوعا ما من الانفراج والتحسن في عهد الرئيس بوش (الابن)، كما سبقت الإشارة، وقامت في السودان حملة إعلامية ودبلوماسية واسعة استنكارا للقانون وأدى ذلك الى استدعاء الإدارة الأمريكية لسفيرها (جيت مليفتون) في الخرطوم للاستفسار والتشاور حول ردود الأفعال السودانية تجاه القانون ، كما استدعت هذه الإدارة أيضا ، القائم بالأعمال السودانية في واشنطن لتبين وجهة نظرها وللتأكيد على أن القانون يهدف الى إحلال السلام والتسريع في إنهاء الحرب الدائرة في الجنوب. ولا يعني صدور القانون العودة بالعلاقات بين البلدين الى سابق عهدها من التوتر والتأزم [70] .

على أية حال ، ساهم القانون الى حد ما في إنجاح الجهود الأمريكية لتحقيق السلام، وإنهاء التمرد في جنوب السودان ، على الرغم من سلبياته الكثيرة . كما مهد السبيل في إنجاح المفاوضات الدائرة بين الطرفين في مشاكوس [71] . كما

(69) السيد احمد ، " قراءة وملاحظات في قانون سلام السودان " ، جريدة الشرق الأوسط ، لندن ، تشرين أول 2004 ، www.asharg alawsat.com

(70) لقاء مع الفريق عمر حسن محمد البشير ، قناة الأخبارية الفضائية السعودية بتاريخ 2006/4/16 .

(71) هاني رسلان ، " دوافع التدخل وكوابحه : الموقف الأمريكي من أزمة دارفور " ، موقع مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية (القاهرة) ، الأهرام ،

www.scpss, ahram .org . eg/ahram.

وجهت الإدارة الأمريكية الدعوة لكلا الطرفين لعقد مفاوضات أخرى في واشنطن في 18-19 كانون أول 2002 [72]. ومع اندلاع التمرد في إقليم دارفور في شباط – آذار 2003 ، واستمرار عمليات القتل والنزوح من الإقليم ، أقدمت الإدارة الأمريكية في 16 تشرين أول 2004 ، على تعديل قانون (سلام السودان السابق). وذلك بإصدار قانون (سلام السودان الشامل)، الذي أكد محتويات القانون السابق مع التركيز على ما يجري في إقليم دارفور من ما اسماه القانون، انتهاكاً لحقوق الإنسان، ووقوع إبادة جماعية فيه . وتحميل الحكومة السودانية مسؤولية ما يجري فيه ، والتهديد بإصدار عقوبات اقتصادية وسياسية ودبلوماسية وعسكرية على الحكومة وقيادتها في حال استمرار الوضع على ما هو عليه[73].

وبخصوص أزمة الجنوب ، فقد استمرت المفاوضات بين الطرفين وبأشراف الولايات المتحدة والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وتمكن الطرفان من إعلان اتفاق نيروبي فـي 5 حزيران 2004 ، الذي حدد الملامح الأساسية لاتفاق السلام الموقع بين الطرفين في 9 كانون الثاني 2005 ، بحضور كولن باول (Colen Paul) وزير الخارجية الأمريكي السابق ، ووضع توقيع الاتفاق حداً للنزاع والحرب في جنوب السودان[74].

(72) جريدة الشرق الأوسط ، لندن ، 20 كانون أول 2004 ،

www.asharg alawsat .com

(73) انظر نص القانون في موقع التجمع الوطني الديمقراطي السوداني على موقع شبكة الانترنيت

www . Ndasudan.org/News.

(74) للتفاصيل اكثر ينظر المواقع التالية . موقع جريدة الشرق الأوسط (اللندنية) .

موقع الجزيرة نت ؛ www. Shargalawsat.com ; www.aljaziera.net

صحيفة الرأي العام (الخرطوم) ، 10 كانون ثاني 2005 .

من خلال ما سبق ، يتبين لنا كيف لعبت البراغماتية الأمريكية دورها في توجيه الإدارات الأمريكية لاتخاذ المواقف الخاصة تجاه قضية هامة وحساسة كمشكلة الجنوب التي استهدفت الطاقات والأموال ، وعانى من جرائها الملايين بين تشريد وتهجير ونزوح وقتل وسلب . دون أن يتحرك أحد إلا بمقدار ما تمليه المصلحة الستراتيجية للإدارة الأمريكية ، والأسوأُ من ذلك ، انه وعلى ارض جنوب السودان تلاقت مصالح الغرب والشرق (المعسكر الشرقي والمعسكر الغربي) في دعم قوى التمرد بالمال والسلاح ، الأمر الذي طرح اكثر من تساؤل حول الأسباب والدوافع . ومهما يكن من أمر فان للولايات المتحدة دورها الهام والبارز في الحرب واحلال السلام حسب مصلحتها ووفق رؤى وتصورات تتعلق بالدرجة الأساس بصناع القرار والحملات الانتخابية ومراكز الضغط (اللوبي) المختلفة ، وذلك وفق استراتيجية أمريكية ، نعم قد تحصل بعض المتغيرات من إدارة الى أخرى ، إلا أنها في إطارها العام ثابتة تتفق على ثوابت عديدة . لعل ابرز ما فيها توجيه اللوم والاتهام الى أنظمة الحكم في السودان، مع وجود تعاطف ملحوظ وبارز مع قوى التمرد المختلفة .

على الرغم من تحقيق السلام في الجنوب ، لكن حالة التوجس والخشية والترقب، - وكما يبدو - ، لا تزال تحكم الجميع، ولا سيما حول بقاء السودان كُلاً موحداً بعد إنقضاء المهلة المحددة للاتفاق ، وإجراء الاستفتاء حول انضمام الجنوب أو انفصاله عن الوطن الام السودان. لا ندري فالأيام حافلة بالمفاجآت.

Abstract

American Pragmatism: A Reading in the Background of the Sudan Peace Law

Dr. Thakir Muhy Aldeen [*]

(*) Dept. of History - College of Arts / University of Mosul.

The international political scene after september 11 indicates a radical change in the interests of the American Administration towards wold hot issues including Sudan's issues and crises especially the peace issue. However, the Anerican position as to visions, attitudes and methods of achieving this goals is controversial. This reflects the unvividness of the American position towards Sudan's issues and crises and even the future of Sudan.

It is an attempt in this paper to figure out the American pragmatism and the factors behind the issuing of the Sudan peace Law in 2005.